

نموذج معلومات العميل عقد الإجارة (الإيجار)

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل تقديم معلومات العملاء حول عقد إجارة القوى العاملة أو الخدمات لدى البنوك الإسلامية في نطاق بيان¹ هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

1) نوع العقد: الإجارة (الإيجار) - تأجير قوة العاملة / الخدمة

2) الميزات الأساسية للعقد:

عقد تأجير قوة العاملة / الخدمة هو من أنواع التأجير. عقد الإيجار هو عملية تحديد حق الاستخدام (الفائدة) للأصل الذي يمكن استخدامه دون استهلاكه للعميل لفترة معينة. يمكن للبنك التشاركي توفير التمويل عن طريق تأجير السلع التي استأجرها أو الخدمة التي تلقها مسبقاً لعملائه وبيع الخدمة مقابل قيمة محددة.

تأجير قوة العاملة / الخدمات هو تأجير الخدمة / قوة العاملة التي يقدمها البنك التشاركي (الذي يعتبر بمثابة المؤجر) من البائع للعميل وذلك يكون بناءً على طلب العميل.

في اتفاقية تأجير قوة العاملة / الخدمة؛ من الضروري أن تكون جودة / تكلفة المشتري والبائع والعمالة / الخدمة الخاضعة للعقد محددة ووفقاً لمبادئ معاملات بنكية تشاركية، بالإضافة إلى بيان إرادة الأطراف (الإيجاب-والقبول).

3) مطابقة المنتج أو الخدمات مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

إيجار القوى العاملة / الخدمات هو عقد إيجار مشروع في فقه الاسلامي. وتستند شرعية عقد إيجار القوى العاملة / الخدمات إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، فإن المعاملات التي تجريها البنوك المشاركة (المصارف الإسلامية) مطابقة مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.

4) موقع العميل في اطار العقد:

يكون موقع العميل هو المستأجر وأما البنك التشاركي هو المؤجر (الذي يأجر) أثناء اتفاقية القوى العاملة / الخدمات.

5) كيفية العملية التشغيل في عقد الإيجار:

يقدم العميل طلب تمويل القوى العاملة / الخدمات إلى البنك التشاركي. ويخصص البنك الإسلامي حدًا للعميل. يتم تعيين العميل كوكيل لتقديم القوى العاملة / الخدمات نيابة عن البنك التشاركي. يتم تأجير القوى العاملة / الخدمات المقدمة نيابة عن البنك التشاركي للعميل من قبل البنك. يقوم البنك الاسلامي بتنفيذ الأعمال والمعاملات اللازمة أمام المورد شخصيًا أو من خلال عميل وكيله. ويدفع مبلغ التمويل للمورد شخصيًا أو من خلال عميل وكيله.

6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

يوافق ويعلن العميل عن الوفاء بمدفوعات التمويل في إطار خطة الدفع التي تم إنشاؤها خصيصًا للتأجير القوى العاملة / الخدمات.

يعتبر البنك التشاركي (المصرف الاسلامي) مسؤولاً عن دفع رسوم القوى العاملة / الخدمات للمورد (أو للعميل، بشرط أن يتم تحويلها في النهاية إلى المورد) بعد إجراء المعاملات على النحو الواجب وفقاً لإجراءات الشريعة الإسلامية.

7) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب التوكيل الرسمي:

¹ هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

بالإضافة إلى ذلك، يجوز للبنك التشاركي؛ تعيين العميل وكيلا رسميا لغرض تحديد المورد، وتوفير القوى العاملة / الخدمات وتسليمها والدفع لمقدم الخدمات وغيرها من القضايا.

في المعاملات القائمة على التوكيل الرسمي؛ يجب ألا يتم توفير القوى العاملة / الخدمات للعميل قبل أن يقوم البنك التشاركي بتعيين العميل كوكيل رسمي وكما يجب ألا يتم دفع أي دفعة (مثل الدفعة المقدمة، والسلفة، والشيك، والسند المحرر وما إلى ذلك من الأوراق المالية) للمورد وكذلك ينبغي ألا يتم إصدار المستند (الفاتورة وما إلى ذلك) الخاضع للمعاملة لصالح العميل من قبل المورد.

نظرًا لأن العميل يعمل كوكيل للبنك التشاركي، فهو مسؤول عن أي عيوب خفية أو واضحة قد تحدث فيما يتعلق بالقوى العاملة / الخدمات.

ولا يمكن للمحامي التصرفات في مسائل مثل تأجير أو تغيير القوى العاملة / الخدمات لطرف ثالث قبل إبرام عقد الإيجار النهائي.

8) تسليم المستندات الخاضعة للتأجير إلى بنك المشاركة:

يوافق ويتعهد العميل إذا طلب ذلك البنك التشاركي بتسليم المستندات (الفاتورة، والعقد إلخ) المتعلقة بتأجير القوى العاملة / الخدمات إلى البنك التشاركي.

9) طريقة البنك في تحصيل الديون في حالة التأخر في السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يمكن إرفاق بند خاص إلى اتفاقية الإيجار والذي ينص على أن البنك التشاركي (المصرف الاسلامي) له الحق في مطالبة بمبلغ معين من العميل كغرامة تأخير. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقًا للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشيا مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.